



«تضع البشرية بالضرورة فقط تلك المعضلات امامها التي يمكن ان تحلها، لأن المعضلة نفسها تظهر حينما تكون الشروط المادية لحلها قد توفرت او تكون في عملية التكون»
ماركس

شروط القوى المنسحبة تدل على العودة

طارق فتحي

بعدها سخافة، أي اننا نستطيع ان نرى العمائم كلها، وقادة الميليشيات، وكل من اشترك بالعملية السياسية في القفص، أي انهاء العملية السياسية برمتها، هل يعقل ذلك؟ أخيراً، يريد «المعلقون» أجواء امنية، يا للهول «اهو ده اللي مش ممكن ابدا» فالاغتيالات ستستمر، والاختطاف والتغيب سيستمر، والتفجيرات والحرائق وافتعال الازمات ستستمر؛ «أجواء امنية» انها نكتة فجة وغبية جدا.

اذن كيف سيرجع هؤلاء «المتورطون» المقاطعون او المعلقون؟ حتما سيكون هناك سيناريو معين تعده الدول الراعية والاتحاد الاوروبي والأمم المتحدة بقيادة راعية العملية السياسية سيئة الصيت «بلاسخارت»، فلا يمكن اجراء الانتخابات دون وجود بعض القوى «المدنية او العلمانية»، كل الانتخابات التي مرت كان هناك قوى «مدنية او شيوعية» لها مقعدين او ثلاث، وفي احسن الأحوال خمس، مثل كوتا النساء، لغرض تجميل العملية السياسية، اذن المقاطعون او المعلقون سيعودون، فالقضية ليست رهن حالة انفعال على قتل الوزني، فالقوى الإسلامية قتلت المئات قبل الوزني، ولم تحرك هذه القوى ساكنا، وستقتل هذه القوى الإسلامية المزيد من المعارضين لها، فهل ستبقى هذه الحركات والاحزاب تقاطع وتعلق.

ان الحديث عن مقاطعة وتعليق الانتخابات من قبل بعض القوى التشريعية، دون ذكر البديل للعمل السياسي، لهو دليل مؤكد على ان هذه القوى ستعود، وما هي الا أيام او أسابيع ويعودون، فقد منعوا أي تفكير اخر بوجود بدائل لإسقاط هذا النظام القبيح، سوى المشاركة في الانتخابات.

بعد اغتيال المعارض إيهاب الوزني من قبل عصابات الإسلام السياسي، قامت «فورة» غليان جماهيرية عفوية كبيرة، في بعض المدن، سرعان ما خفتت، لأنها تفتقد الى التنظيم السياسي الواضح، وقد اعتدنا ان نرى ردة الفعل تلك بعد كل عملية اغتيال للمعارضين.

رافق «فورة» الغضب هذه، انسحاب، او بالاصح «تعليق» بعض القوى «التشريعية» عملها الانتخابي، وهي التي علقت الآمال على الانتخابات، واقنعت جماهيرها بأن هذه الانتخابات هي «السكين التي ستذبح قوى الإسلام السياسي» يالها من هراءات لا تنتهي، تلك التي يطلقها هؤلاء.

لقد اشترطت تلك القوى للعودة عن قرارها الآتي:

أولاً: الكشف عن قتلة إيهاب الوزني!

ثانياً: محاكمة ومحاكمة القتلة!

ثالثاً: توفير أجواء امنية للانتخابات!

عند فحص هذه الشروط يتبين ان هذه القوى كانت قد وقعت في «ورطة» امام جماهيرها، فهي قد تعرضت لضغط جماهيري واسع لمقاطعة الانتخابات، فلم يكن امامها اذن سوى «اعلان المقاطعة» او «التعليق».

الجميع يُدرك ان هذه القوى ستعود لممارسة عملها الانتخابي، هذا مما لا شك فيه، لكن ما هي الطريقة المناسبة لذلك؟ الشروط بحد ذاتها مضحكة، ولا يستطيع أحد تنفيذها، فهل يعقل ان يتم الكشف عن قتلة الوزني؟ قتلة الوزني هم قتلة ألف شاب وشابة من منتفضي أكتوبر، قتلة الوزني هم العملية السياسية كلها، بعائنها وافنديبها.

ثم ما معنى محاكمة ومعاقبة قتلة الوزني؟ انها سخافة ما

حول احتجاجات العمال والمعتلين عن العمل ... عمال الشامية أنموذجا

جلال الصباغ

العمال على الضغط باتجاه تطبيق القرار ٣١٥، ولو لم يكن لعمال الشامية تنظيم عمالي أولي، لما استطاعوا أن يفعلوا كل ذلك التأثير الذي وصل واثراً بالعديد من المحافظات، وعمال الشامية يستحقون كل التقدير والدعم من قبل الجميع، كونهم ارجعوا للطبقة العاملة في العراق الامل في مستقبل أفضل.

ان قوة الشرائح العمالية تكمن بقدرتها على حشد جماهيرها بسرعة وبفاعلية، كما أن قوتها تكمن بأحقية مطالبها في التعيين أو التثبيت على الملاك الدائم أو الزيادة في الاجر الشهري، باعتبارها مطالب جماهيرية عادلة.

ان الخبرة التي اكتسبتها فئات العمال والباحثين عن العمل والتعيين، خلال أشهر من النضال في سبيل الحصول على الحقوق، جعلتهم قوة نضالية تشكل خطراً على نظام مهتريء ويعيش انقساماً داخلياً، وكسب المعركة بالضد من هذا النظام، تتوقف على تطوير أدوات الاحتجاج والتنظيم ضمن نقابات واتحادات بعيدة عن الانتهازيين أو الإصلاحيين.

توحيد نضال فئات العمال والمعتلين عن العمل بمختلف شرائحهم وتخصصاتهم، وفتح آفاق من التواصل بين قياداتهم وفي جميع المناطق، يشكل أولوية إذا ما أرادوا الوصول باضراباتهم واحتجاجاتهم إلى النصر، أما التركيز على العفوية ورفض التنظيم فدائماً ما يقود إلى الخسارة والتخبط وضياع الحقوق.

متبادلة وإيمان بقدره هذه الطبقة على قيادة الحراك الثوري الجماهيري.

لكن غياب النقابات والاتحادات العمالية أو ضعفها أو تبعيتها لقوى داخل النظام، يشكل أحد أبرز المعوقات التي تقف بوجه نضال الطبقة العاملة، ما يشل من قدرتها على تطوير أساليبها في فرض إرادتها والتخطيط لأشكال نضالية فاعلة من اجل الحصول على الحقوق والعمل على التغيير المنشود.

لقد مثل العمال والمعتلين عن العمل ركناً أساسياً من أركان انتفاضة أكتوبر، لكن دون التوصل للغاية النهائية لهذه الانتفاضة، والمتمثلة بإزاحة النظام وإقامة نظام جديد يمثل فيه العمال والكادحين السلطة البديلة، بسبب بقاء العمال والمعتلين عن العمل بمعيرة شرائح الانتفاضة الأخرى من الطلبة والنساء والفئات الأخرى دون تنظيم حقيقي، يتبنى أفق سياسي واضح يعمل ويناضل بالضد من النظام المبني على أساس أفقار الجماهير ونهب ثرواتها بدعم من القوى الدولية والإقليمية، وهذا ما عرقل من مسار الانتفاضة واعطى السلطة الفرصة لكي تلتقط أنفاسها ومن ثم العمل على تفتيت قوة الانتفاضة واضعافها، وهو ما حصل بالفعل.

تبقى تجربة عمال بلدية الشامية التي امتدت للعديد من الاقضية والمدن في جنوب ووسط العراق، تجربة عملية تستحق البحث والتقصي والمساندة، فقدره عمال الشامية على تنظيم أنفسهم، جعل منهم أنموذجاً لقدرة

يشكل تطور الاحتجاجات العمالية في مختلف محافظات العراق، نقلة في الحركة الاحتجاجية منذ اكتوبر عام ٢٠١٩ ولغاية وقت قريب، عندما أدركت القوى العمالية ان حل قضايا الأجور وضمن البطالة والحصول على عمل، غير قابلة للتطبيق دون تنظيم وهو ما حصل مؤخراً ولو بشكل أولي وفي مناطق معينة.

ان الإضرابات والتظاهرات امام دوائر البلدية والماء والكهرباء ومقرات الوزارات والشركات يشكل عامل ضغط على السلطة وأحزابها، وهذا الضغط يعري النظام ويكشف زيفه وكذبه المتواصل، فهذا النظام منذ ٢٠٠٣ ولغاية الآن يعمل جاهداً على القضاء على اي دور للدولة في توفير فرص العمل، وتقديم الخدمات للجماهير في مقابل العمل على خصخصة جميع القطاعات، وتخريب وإعادة هيكلة المصانع والشركات التي تشغل الآلاف من العمال، والسعي المتعمد للقضاء على الصناعة والزراعة في البلاد، عن طريق النهب والتحصص والخضوع لشروط المؤسسات المالية الدولية.

تشكل الطبقة العاملة الشريان الرئيسي في اي تغيير ثوري، باعتبارها الطبقة المتضررة من بقاء هيمنة الفئة السياسية واذرعها التابعة لقوى الرأسمال العالمي. لكن تبقى الطبقة العاملة في العراق غير قادرة على التقدم إلى الأمام، دون نقابات عمالية فاعلة وقادرة على التواصل مع العمال وتمثيلهم وتنظيم نضالاتهم، ولا يتحقق ذلك دون ثقة